يتصدرها «الوطني» بـ 6 مليارات دينار يليه «بيتك» بـ 4 مليارات دينار

البنوك قادرة على تمويل المشاريع بـ 14 مليار دينار

المحلل المالي

كشفت البيانات المالية المجمعة للبنوك المحلية بنهاية سبتمبر 2018، ان معظم البنوك تتمتع بنسب مقبولة من القروض الى إجمالي الودائع تقل عن السقف المحدد من قبل بنك الكويت المركزي الذي بلغ 90٪، وان البنوك قادرة على الإقراض الإضافي في سوق الائتمان المحلي وتتمتع بمساحة إقراضية جيدة لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص تقدر بحوالي 14 مليار دينار يتصدرها بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي (بيتك) بـ 6 مليارات دينار و4 مليارات دينار على التوالي.

ووفقا لدراسة تقديرية أعدتها «الأنباء» لتحليل مساحة الإقراض الإضافية للبنوك الكويتية وقدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية والإنمائية الضخمة في البنى التحتية ومشاريع تطوير القطاع النفطي وقطاع الطاقة والإنشاءات، فإن تعليمات بنك الكويت المركزي تشترط 90٪ من مجموع المصادر التمويلية للبنوك الكويتية (إجمالي الودائع والأدوات المالية) أي نسبة القروض الى الودائع للبنوك الكويتية التي تحدد قدرتها على الإقراض وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى في الكويت.

هذا، وتتضمن قاعدة المصادر التمويلية للبنوك ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية وودائع المؤسسات المالية والسندات والصكوك المصدرة وشهادات الإيداع.

منظر لمدينة الكويت من داخل حديقة الشهيد (كونا)

64,3 مليار دينار قاعدة الودائع الإجمالية للبنوك الكويتية بنهاية سبتمبر 2018

ودائع العملاء تشكل نحو 72,5٪ من قاعدة الودائع لتبلغ 46,6 مليار دينار

محفظة القروض شكلت 60٪ من إجمالي أصول القطاع لتبلغ 78,3 مليار دينار

قاعدة الودائع

وتبلغ قاعدة الودائع الإجمالية للبنوك الكويتية المدرجة (متضمنة ودائع البنوك الخارجية والمحلية) التي تتضمن ودائع العملاء والودائع من البنوك والمؤسسات المالية، كما في نهاية شهر سبتمبر من عام 2018 حوالي 64,3 مليار دينار (ما يعادل 211 مليار دولار) وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 2,8٪ او ما يعادل زيادة قدرها 1,77 مليار دينار بالمقارنة مع 62,54 مليار دينار نهاية سبتمبر من عام 2017.

تشكل ودائع العملاء نحو 72,5٪ من قاعدة ودائع البنوك الكويتية حيث بلغت قيمتها نهاية سبتمبر عام 2018 حوالي 46,6 مليار دينار وبنسبة نمو 2,2٪ على أساس سنوي ما يعادل ارتفاع قيمته 981 مليون دينار. أما الودائع من البنوك والمؤسسات المالية فتشكل النسبة المتبقية 27,5٪ ما يعادل 17,7 مليار دينار، أما إجمالي قاعدة المصادر التمويلية للبنوك الكويتية التي تحتسب على أساسها نسبة القروض الى الودائع والتي تتضمن ايضا السندات والصكوك المصدرة وشهادات الإيداع فقد بلغت 66,64 مليار دينار نهاية شهر سبتمبر 2018.

وبلغت محفظة القروض الإجمالية (الخارجية والمحلية) للبنوك الكويتية المدرجة، كما في نهاية شهر سبتمبر 2018 حوالي 46,92 مليار دينار (ما يعادل 154 مليار دولار) وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 3,8٪ (بزيادة قدرها 1,71 مليار دينار)، حيث سجلت نهاية شهر سبتمبر 2017 حوالي 45,2 مليار دينار، بينما كانت نسبة النمو خلال الفترة المماثلة من عام 2017 حوالي 5,3٪ او ما يعادل زيادة قدرها 2,26 مليار دينار لتلك الفترة، ومن هنا الملاحظ تباطؤ النمو في محفظة القروض نتيجة التحديات الاقتصادية وارتفاع أسعار الفائدة والسياسات الرقابية المتشددة. وشكلت محفظة القروض حوالي 60٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي نهاية شهر سبتمبر 2018 والتي بدورها بلغت 78,3 مليار دينار (257 مليار دولار).

«الوطني» في الصدارة بودائع 14 مليار دينار

يتصدر بنك الكويت الوطني البنوك الكويتية بقاعدة ودائعه ويستحوذ على حصة 34,3٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية، ويتصدر ايضا بودائع عملائه التي بلغت 14,07 مليار دينار ما يعادل حصة سوقية نسبتها 30,2٪ وبنسبة نمو 5,4٪ على أساس سنوي.

أما محفظة القروض، فقد بلغت حوالي 15,4 مليار دينار (متضمنة محفظة التمويل لبنك بوبيان المجمع في البيانات المالية للوطني) وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 6,5٪ بالمقارنة مع نسبة نمو 4,2٪ في الفترة المقابلة من عام 2017، حيث يتصدر بنك الكويت الوطني في المرتبة الاولى من حيث حجم محفظة القروض ويستحوذ على حصة سوقية نسبتها 32,8٪ من إجمالي القروض المقدمة من البنوك الكويتية.

أما نسبة القروض إلى الودائع (القاعدة التمويلية للبنك) فقد بلغت لمجموعة البنك الوطني 64,4٪ نهاية سبتمبر 2018 وهي من الأفضل في الكويت بعد البنك التجاري وبيتك وأقل بكثير من نسبة الـ 90٪ السقف المحدد من قبل بنك الكويت المركزي.

«بيتك».. ثاني أكبر محفظة تمويل بـ 9,17 مليارات دينار

بلغت ودائع العملاء لدى بيت التمويل الكويتي (بيتك) نهاية سبتمبر 2018 حوالي 11,5 مليار دينار ويستحوذ على حصة سوقية نسبتها 24,7٪، ويمتلك «بيتك» ثاني اكبر محفظة تمويل في الكويت قيمتها 9,17 مليارات دينار اي ما يعادل حصة سوقية نسبتها 19,5٪ من محفظة التمويل للبنوك الكويتية وشهدت المحفظة التمويلية للبنك انخفاض نسبته 1,2٪ على أساس سنوي.

كما بلغت نسبة القروض الى الودائع لدى بيتك 63,9٪ وهي من الأفضل في الكويت.

«برقان».. ثالث أكبر بنك في قاعدة الودائع

يحتل بنك برقان المركز الثالث من حيث حجم محفظته الائتمانية، حيث انخفضت بنسبة 7,7٪ لتسجل 4,15 مليارات دينار اي ما يعادل 8,9٪ من المحفظة الائتمانية الإجمالية للقطاع المصرفي، كما بلغت نسبة القروض الى الودائع 76,5٪ وبالتالي للبنك مساحة إقراض إضافية تقدر بحوالي 767 مليون دينار، اما ودائع العملاء فانخفضت بنسبة 3,4٪ لتسجل 3,84 مليارات دينار.

«الخليج».. قاعدة ودائع بـ 5,13 مليارات دينار

يحتل بنك الخليج المركز الرابع بقاعدة ودائع قيمتها 5,13 مليارات دينار وبحصة سوقية نسبتها 8٪ بينما بلغت ودائع العملاء 3,7 مليارات دينار بنمو نسبته 5,4٪ عن سبتمبر 2017. ومن الملاحظ النمو الملحوظ في المحفظة الائتمانية لبنك الخليج بنسبة 7,3٪ لتسجل 3,82 مليارات دينار نهاية سبتمبر 2018 وبحصة سوقية بلغت نسبتها 8,1٪ من المحفظة الائتمانية للقطاع. أما نسبة القروض الى الودائع فبلغت 76,6٪ وبالتالي بلغت مساحة الإقراض الإضافية 890 مليون دينار.

«بوبيان».. 3,6 مليارات دينار ودائع العملاء

يعتبر بنك بوبيان خامس أكبر بنك من حيث قاعدة الودائع بإجمالي 3,73 مليارات دينار وبنسبة نمو 11,5٪ على أساس سنوي. أما ودائع العملاء لدى البنك فقد بلغت 3,6 مليارات دينار وبحصة سوقية 5,8٪. ونمت محفظة القروض بنسبة 12,1٪ لتسجل 3,19 مليارات دينار. أما نسبة القروض الى الودائع للبنك فبلغت 80,8٪ وتقدر مساحة الإقراض بحوالي 344 مليون دينار.

إلى 23,6 مليون جهاز خلال 2018

9,4٪ تراجع واردات الخليج من الهواتف الذكية

محمود عيسى

تراجعت شحنات الهواتف المحمولة الى دول مجلس التعاون الخليجي في 2018 بنسبة 9,4٪ على أساس سنوي لتصل إلى 23,6 مليون وحدة، وفقا لشركة الأبحاث انترناشنيوال داتا كوربوريشن، علما ان هذا العدد كان أقل بنسبة 30٪ مقارنة بذروة السوق في 2015، عندما بلغ عدد واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة المحمولة 33,9 مليون وحدة.

وأوضحت مجلة ميد أن عدة عوامل منها غياب اليقين الاقتصادي، وعدم وجود ابتكارات رئيسية في الأجهزة الجديدة، والزيادات المستمرة في الأسعار، وإطالة دورات التحديث تضافرت جميعا لتسبب هذا الانخفاض العام الماضي. وقال محلل الأبحاث في الشركة كافل ميرشانت: «بما أن انتشار الهواتف الذكية مرتفع بالفعل في المنطقة، فإن العديد منهم يستنتجون أنه ليس هناك سبب وجيه لشراء أحدث الهواتف الذكية الجديدة في السوق».

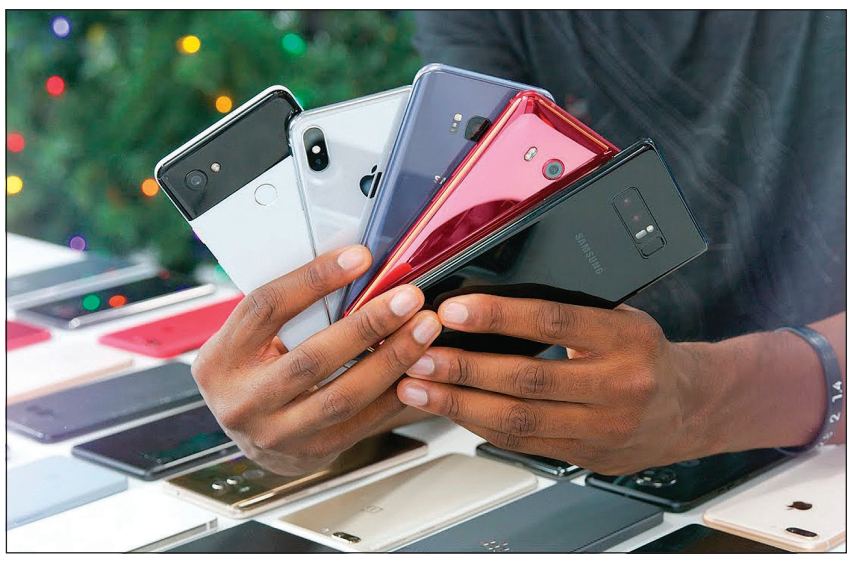

واحتفظت السعودية بموقعها كأكبر سوق للهاتف المحمول في لتستحوذ على 54٪ من إجمالي الواردات في عام 2018. وأشارت الشركة إلى أن التغيير الأكثر أهمية على صعيد الهواتف الذكية في الربع الأخير من 2018 كان نمو العلامات التجارية الصينية، وتراجع العلامتين الأكثر انتشارا وهما سامسونغ الكورية الجنوبية وابل الأميركية، وبرغم ذلك فإن الإمارات تتمتع بأعلى معدل انتشار للهاتف المحمول في المنطقة، حيث بلغ عدد الهواتف المحمولة 228,3 ألف جهاز لكل 100 شخص في 2017، وفقا لبيانات هيئة تنظيم الاتصالات في البلاد.